Document: EB 2013/110/R.9
Agenda: 6(a)(iii)
Date: 9 December 2013
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الحادية والثمانين

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Cornelis Tuinenburg
القائم بأعمال مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.tuinenburg@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العاشرة بعد المائة
روما، 10–12 ديسمبر/كانون الأول 2013

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الحادية والثمانين

1- يغطي هذا التقرير المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها الحادية والثمانين المنعقدة في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

2- حضر هذه الدورة أعضاء اللجنة من مصر وفنلندا وألمانيا والهند وإندونيسيا واليابان والمكسيك والنرويج. كما حضرها أيضا مراقبون من الصين والسويد. وانضم إلى اللجنة لاحقاً كل من: نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ والقائم بأعمال دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ وسكرتير الصندوق؛ ونائب مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ والقائم بأعمال مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وكبير مدراء الحافظة في دائرة إدارة البرامج.

اعتماد جدول الأعمال

3- تضمن جدول الأعمال المؤقت البنود التالية للمناقشة: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) محاضر الدورة الثمانين للجنة التقييم؛ (4) التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق؛ (5) تقييم أثر برنامج الشراكة ودعم السبل المعيشية في المنطقة الجافة في سري لانكا؛ (6) تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق مع تعليقات مكتب التقييم المستقل عليه؛ (7) تقرير مرحلي عن التقييم المؤسسي لإنجازات تجديدات موارد الصندوق؛ (8) تقييم تجميعي لإدارة وصون المياه؛ (9) تحديث عن سياسة واستراتيجية الحضور القطري في الصندوق؛ (10) مسائل أخرى.

4- **نظرت اللجنة في جدول الأعمال المؤقت، المعدل ليتضمن ورقة العمل الخاصة باعتبارات الميزانية المتعلقة بتعيين وتوظيف مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق تحت مسائل أخرى.**

محاضر الدورة الثمانين للجنة التقييم

5- **نظرت لجنة التقييم في مسودة محاضر دورتها الثمانين ووافقت عليها دون أية تعديلات.**

التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

6- نظرت اللجنة في الوثيقة EC 2013/81/W.P.3/Rev.1، التي تتضمن النسخة الحادية عشرة من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق الذي أعده مكتب التقييم المستقل، مع الاستجابة الخطية عليه من إدارة الصندوق كما هي واردة في الضميمة.

7- أثنى أعضاء اللجنة على مكتب التقييم المستقل لحسن إعداد هذه الوثيقة، وللعروض الشاملة التي تضمنتها وهنأوا إدارة الصندوق على الإنجازات الإيجابية المتحققة. وانضمت إدارة الصندوق إلى اللجنة في الثناء على مكتب التقييم المستقل، مشيرة إلى أن هذا التقرير هو بمثابة العلامة الفارقة في التقارير التي يعدها المكتب، وأضافت بأن نسخة هذا العام كانت الأفضل حتى تاريخه.

8- جرت مناقشة مستفيضة لنتائج وعرض التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق، وحظي وضع **معايير المقارنة الخارجية** بالتقدير، وطُلب من مكتب التقييم المستقل التوسع في جملة المؤسسات التي تتم المقارنة

الخارجية معها. وأوضح مكتب التقييم المستقل أنه، وبالرغم من صعوبة الحصول على بيانات قابلة للمقارنة من منظمات الأمم المتحدة الأخرى، سيبذل كل جهد ممكن للتوسع في مجموعة المؤسسات التي تتم المقارنة الخارجية معها في النسخة التالية من التقرير. كذلك أوضح مكتب التقييم المستقل أيضا بأن البيانات التي استخدمت لإجراء معايير المقارنة الخارجية كانت متاحة للعموم على المواقع التابعة للمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة على شبكة الإنترنت، وأن البيانات المستنبطة منها قد تم تشاطرها مع النظراء، إلا أن المكتب لم يطلعهم على تفسيراته لهذه البيانات سلفا.

9- وستسعى النسخة التالية من التقرير أيضاً إلى تسليط الضوء على **التوصيات الاستراتيجية الشاملة**، وستوفر صورة كاملة لأداء المشروعات في المعيار بأجمله من خلال إدراج معلومات عن المشروعات التي تعتبر مرضية إلى حد ما أو أسوأ من ذلك. وفي إجابة على تساؤل حول أسباب النزعة التراجعية فيما يتعلق بالمشروعات التي يعتبر أداؤها مرضيا إلى حد كبير، لفتت كل من الإدارة ومكتب التقييم المستقل الانتباه إلى التغييرات في منهجية التقييم المطبقة والتي تتضمن زيادة عدد معايير التقييم وإجراء عملية أكثر حيوية.

10- وبالإشارة إلى عدم الترابط الواضح بين الافتقار إلى التحسن في أداء الحكومات والتحسن الكبير في **أداء المشروعات**، أشار كل من مكتب التقييم المستقل وإدارة الصندوق إلى أن الفضل في الأخير يعود إلى حد كبير إلى زيادة انخراط الصندوق في الإشراف المباشر ودعم التنفيذ وإلى حضوره القطري كشريك قوي. علاوة على ذلك، فقد أدى تحسين عمليات ضمان الجودة إلى جعل تصميم المشروعات أكثر متانة ، وإلى بروز مشاكل أقل تتعلق بالتصميم أثناء التنفيذ. وفي ملاحظة ذات صلة، رحبت اللجنة بموضوع التعلم المقترح لعام 2014 وهو **دور الحكومات**، مع تركيز خاص على تعزيز أداء فرق إدارة المشروعات، وإجراء تقييم مؤسسي **لإدارة المشروعات**. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أنه يتم حاليا استخدام مؤشرات بالوكالة لقياس نجاح إدارة المشروعات، وأنه سيتم النظر ملياً وبصورة جدية في تعريف إدارة المشروعات وتحديد بعض المعايير المخصوصة لقياس نجاحها.

11- وبالنسبة للمجالات التي تم تسليط الضوء عليها كمجالات تتسم بأداء ضعيف، فقد وافقت إدارة الصندوق على أن **بناء القدرات** هو مفتاح تعزيز إدارة المشروعات وبالتالي **استدامتها**. وأضافت إدارة الصندوق بأن المجلس التنفيذي قد وافق مؤخراً على منحة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للمساعدة في بناء القدرات في المشروعات المحفوفة بالمشاكل في الدول الهشة، وأن الهدف من ذلك هو استخدام الدروس المستفادة من هذه المبادرة لتوسيع نطاق مثل هذه الأنشطة. وبهذا الصدد، فقد طُلب من إدارة الصندوق التركيز على الميزة النسبية للتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة. كذلك فقد تم التذكير بأن سياسة تمويل المنح في الصندوق تخضع حالياً لتقييم مؤسسي، وأن إدارة الصندوق تتطلع قُدما للاطلاع على نتائج هذا التقييم بهدف استخدام أكثر استراتيجية **لموارد المنح**.

12- كما لوحظ أيضا بأن **معوقات الموارد**، على الرغم من عدم كونها العامل الوحيد، إلا أنها بالتأكيد تسهم في تدني الأداء، وبخاصة في المجالات التي تتعلق بالأنشطة غير الإقراضية مثل حوار السياسات.

13- وتم توفير إيضاحات عن تصنيفات الدول الهشة و/أو المتأثرة بالنزاعات والبلدان المتوسطة الدخل. ومع الاعتراف بالفوارق الموجودة بين التعريفات التي يستخدمها البنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، وبوجود بعض التداخل بين ما يطلق عليه الدول الهشة و/أو المتأثرة

بالنزاعات والبلدان المتوسطة الدخل، أشار مكتب التقييم المستقل إلى أنه سيتم النظر في هذه القضية في التقييم التجميعي المتوقع إجراءه للبلدان متوسطة الدخل والتقييم المؤسسي للدول الهشة.

14- ومع الترحيب بعرض التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق على الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، فقد دعا أحد أعضاء اللجنة للتركيز على التحسينات المعتبرة التي غدت واضحة بفضل الإصلاحات المنفذة في السنوات الأخيرة. ومع الاعتراف بأن نفس نوعية القضايا تنشأ مرة بعد أخرى في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، ومنها مثلا تلك المتعلقة بالدول الهشة، فقد يكون من الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة للتطرق لهذه القضايا، وللإشارة إلى أن الصندوق يولي هذه القضايا الاهتمام الجدير بها. ومع أن التقييم الخاص بالدول الهشة سيسهم بلا شك في الدروس المستفادة، إلا أن على الصندوق ألا ينتظر نتائج هذا التقييم وإنما عليه اتخاذ الإجراءات اللازمة ومن ضمنها استخدام موارد المنح للتطرق لبناء القدرات في الدول الهشة.

15- **وفي النتيجة، أشار رئيس اللجنة إلى أن اللجنة قد استعرضت الوثيقة وضميمتها، وصادقت على التوصيات الواردة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق.**

تقييم أثر برنامج الشراكة ودعم السبل المعيشية في المنطقة الجافة في سري لانكا

16- استعرضت اللجنة الوثيقة EC 2013/81/W.P.4، الخاصة بتقييم أثر برنامج الشراكة ودعم السبل المعيشية في المنطقة الجافة في سري لانكا.

17- وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أن هذا التقييم يشهد المرة الأولى التي يتم فيها جمع البيانات الأولية وتحليلها على نطاق واسع. وتم تسليط الضوء على النتائج الهامة سواء فيما يتعلق بأثر هذا البرنامج، أو من منظور أوسع، بالدروس المستفادة لإجراء تقييمات مستقبلية للأثر بما يتماشى مع الالتزامات المعقودة بهذا الشأن لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق.

18- وقد عبرت كل من إدارة الصندوق واللجنة عن تقديرهما لمكتب التقييم المستقل على هذا التقييم الهام، وأثنتا على التعاون الجاري بين مكتب التقييم المستقل والموظفين في شعبة الإحصائيات والدراسات الإنمائية في مجال تقييمات الأثر.

19- وبإدراك أهمية بيانات خط الأساس، أعلمت إدارة الصندوق اللجنة بأن نظامها للتقييم الذاتي قد تعزز بهذا الصدد، ويمكنها حالياً الإبلاغ عن معدل امتثال يصل إلى 64 بالمائة فيما يتعلق بمسوحات خط الأساس، وهو أعلى بكثير من المعدل المستهدف البالغ 40 بالمائة لفترة التجديد التاسع للموارد. وكذلك فقد تم التطرق إلى قضية توفر بيانات الضبط في المشروعات الجديدة، في حين أنه بالنسبة للمشروعات الأقدم يتم إجراء مسوحات الانجاز للمجموعات القابلة للمقارنة بهدف ردم هذه الفجوة لأقصى حد ممكن. وستستمر الإدارة في إبلاغ الهيئات الرئاسية في الصندوق عن هذه القضية.

20- كذلك منذ تم توفير إيضاحات تتعلق بتوفر البيانات المقسمة حسب الجنس، وحقيقة أن نظم الرصد والتقييم توفر مثل هذه البيانات بصورة متزايدة، وتم إيضاح مسألة أسعار الفائدة المدعومة في مخططات الائتمان ذات الصلة بهذا البرنامج. وفيما يتعلق بأفضل توقيت للقيام بالمسوحات ونهج الوسائل المختلطة الذي تبناه مكتب التقييم المستقل، فقد أوضح المكتب بأنه، ومع الاعتراف بفائدة رؤية جميع الآثار التي يخلفها

المشروع بعد استكماله، إلا أن ذلك يحد من إمكانية تسليط الضوء على القضايا التي تتطلب المتابعة في الزمن الفعلي، وتوفير المدخلات ذات الصلة لإدارة المشروع، وكلما كان ذلك ملائماً، لتغيير سير الأعمال خلال تنفيذ المشروع. وأشار مكتب التقييم المستقل أيضا إلى أن الوسائل المختلطة تسمح بجمع كفؤ للبيانات وتولد بصورة سريعة المدخل الرئيسي حول القضايا الممكنة وإجراءات التصحيح المحتملة.

21- **وفي الختام، أشار رئيس اللجنة إلى استعراض هذه الوثيقة، وشكر مكتب التقييم المستقل على تقييمه، وهنأ إدارة الصندوق على جودة هذا البرنامج.**

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق مع تعليقات مكتب التقييم المستقل عليه

22- رحبت اللجنة بالنسخة السابعة من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق مع تعليقات مكتب التقييم المستقل عليه، الواردة في الوثيقة EC 2013/81/W.P.5 وضميمتها على التوالي. وقد تم الترحيب بالتقدم المحرز في العديد من الأهداف، بما في ذلك المستويات القياسية للتمويل المشترك ونظم الرصد والتقييم المعززة. ومع الآخذ بعين الاعتبار الترابط بين كل من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، فقد أُقترح النظر في هذين التقريرين معاً في اجتماعات اللجنة القادمة.

23- وعلى الرغم من ملاحظة التحسينات الكبيرة المدخلة على عرض الوثيقة نفسها، بما في ذلك إدراج تقرير غزير المعلومات عن التمايز بين الجنسين، فقد أخذت إدارة الصندوق علما بالحاجة إلى تعزيز الإبلاغ في المستقبل عن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا. وسوف يتم إبلاغ هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق بالنتائج المشجعة التي سلط هذا التقرير الضوء عليها، بما في ذلك من خلال وثيقة استعراض منتصف فترة التجديد التاسع للموارد. وقد تم الاعتراف بالحاجة إلى ترجمة هذه المعلومات إلى صيغة مناسبة لعرضها على الجمهور الخارجي، وأكدت إدارة الصندوق للجنة عزمها على إيجاد الطريقة المناسبة لرواية "قصة الصندوق" من خلال النتائج الملموسة.

24- واتفق عدد من الأعضاء مع ملاحظة مكتب التقييم المستقل بأنه سيكون من المفيد تقسيم البيانات حسب الإقليم، والإبلاغ بصورة منتظمة عن أداء المنح. ووافقت إدارة الصندوق على العمل على مؤشرات لأداء المنح لضمان إبلاغ أفضل عن برامج المنح في النسخ المستقبلية من هذا التقرير.

25- وبالإجابة عن تساؤل حول الوقت الذي يفصل بين الموافقة على المشروعات ودخولها حيز التنفيذ/البدء بالصرف، تم الاتفاق على أن هنالك حاجة لإدخال تحسينات في هذا المجال. وأما وسطي الوقت بين المصادقة على المشروعات ودخولها حيز النفاذ في المؤسسات المالية الأخرى فهو في العادة بين 10 و11 شهراً مما هو ضروري للإيفاء ببعض الشروط المعينة، ومنها على سبيل المثال إنشاء وحدات متينة لإدارة البرامج.

26- وقد أُبلغت اللجنة بأن التراجع الطفيف الظاهر في أداء الدول الهشة كان إلى حد كبير نتيجة لتباين عشوائي، إلى أن الإدارة تتابع عن كثب لماذا لم تطرأ أية تحسينات في هذا المجال. ويمكن أن يعزى ذلك جزئياً إلى التكاليف الأعلى لإدارة المشروعات في الدول الهشة، علاوة على انعدام اليقين بشأن الأوضاع القطرية، والأثر على الصروفات مما يجعل التخطيط أكثر صعوبة.

27- وفيما يتعلق بالاستهداف، أوضحت إدارة الصندوق أن مجموعتها المستهدفة هي أشد الناس فقراً، وأولئك الذين أغفلتهم عمليات التنمية والذين هم بأمس الحاجة لتدخلات الصندوق، إلا أن التقرير قدم صورة متوازنة تظهر أعضاء المجموعة المستهدفة الذين يعيشون في ظروف هامشية وغير هامشية على حد سواء.

28- **وفي الختام، أثنت اللجنة على هذه الوثيقة، ورحبت بالعلاقة المتينة بين نتائج تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق وتلك الواردة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. وأشار رئيس اللجنة إلى أن اللجنة استعرضت هذه الوثيقة التي ستعرض لاحقا على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول.**

التقرير المرحلي عن التقييم المؤسسي لإنجازات تجديدات موارد الصندوق

29- عُرض على اللجنة تحديث شفهي عن التقدم المحرز في التقييم المؤسسي لإنجازات تجديدات موارد الصندوق، والمجالات التي مازالت في حاجة لمزيد من التحليل والخط الزمني لاستكمال هذا التقييم.

30- وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أن الوثيقة قيد الاعداد لتستعرضها اللجنة ومن ثم المجلس التنفيذي كانت بحاجة للتنقيح بهدف تعزيز البيانات والتحليل وقاعدة البراهين بصورة أكبر. وأُقترح أن تعرض هذه الوثيقة على لجنة التقييم في دورتها في مارس/آذار 2014، ومن ثم تعرض على المجلس التنفيذي للنظر فيها في دورته المقررة في أبريل/نيسان 2014.

31- **وفي الختام، شكر رئيس اللجنة مكتب التقييم المستقل على هذا العرض وأحاط علماً بالإطار الزمني المعدل لاستكمال هذا التقييم.**

التقييم التجميعي لإدارة وصون المياه

32- استعرضت اللجنة الوثيقة EC 2013/81/W.P.6، الخاصة بالتقييم التجميعي لإدارة وصون المياه.

33- ورحبت إدارة الصندوق بهذه الورقة وبالتعلم الذي ولده هذا التقييم التجميعي. وعلى وجه الإجمال، وافقت اللجنة على استنتاجاتها وصادقت بصورة عريضة عليها. واستجابة لتساؤل حول الافتقار إلى سياسة بشأن المياه في الصندوق، أشارت إدارة الصندوق إلى أنها تقدر هذا التقييم التجميعي على وجه التحديد لأنه يسهم في الممارسة الجيدة دون الحاجة إلى إعداد وثائق سياساتية تتسم بتكلفة عالية وتستغرق وقتاً طويلاً.

34- وتم التأكيد للجنة بأن التعاون المنتظم جار مع الخبراء التقنيين المنخرطين في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

35- **وفي الختام، أحاطت اللجنة علماً بهذه الوثيقة وقالت إنها تتطلع قدماً لاستلام التقرير النهائي.**

تحديث عن سياسة واستراتيجية الحضور القطري في الصندوق

36- **نظرت لجنة التقييم في استراتيجية وسياسة الحضور القطري في الصندوق (2014–2016) (الوثيقة EC 2013/81/W.P.7) وضميمتها التي تشمل تعليقات مكتب التقييم المستقل عليها.**

37- وقد ساد توافق واسع في الآراء على أن هذه القضية قضية هامة للغاية، واعترف ممثلون عديدون بالمساهمة الإيجابية لمكاتب الصندوق القطرية في أداء برامجه القطرية. وفي الواقع، أشار العديد من تقييمات البرامج

القطرية في الصندوق إلى أن وجود المكاتب كان عنصرا حاسما في النجاحات المتحققة، وحسن من دعم تنفيذ المشروع وزاد من فرص حوار السياسات وإرساء الشراكات، وعزز التواصل مع أصحاب المصلحة المتعددين، وقوى رصد سير المشروعات، وحسن من بروز صورة الصندوق. واستجابة لبعض الأسئلة الواردة من أعضاء اللجنة، تمت الإشارة إلى أن هذه المكاسب كانت جديرة بالملاحظة خاصة في حال كانت هذه المكاتب بقيادة مدراء البرامج القطرية المندبين.

38- وفي الوقت نفسه، تمت الإشارة إلى أن الحضور القطري للصندوق قد ازداد بصورة سريعة في فترة زمنية قصيرة، وقد أشار تقرير الصندوق نفسه إلى أنه "من المبكر نوعا ما تقدير أثر المكاتب القطرية على الأداء القطري." وطلب بعض الأعضاء معلومات إضافية تتضمن استعراضاً للخبرة المكتسبة حتى تاريخه لتوفير الضمانات على أن التوسع المقترح في المكاتب القطرية ليس سابقاً لأوانه. كذلك أشاروا إلى أن الحصول على تحليل للتكاليف/الفوائد وتفاصيل عن الوفورات المتوقع تحقيقها في المستقبل سيكون محط تقدير كبير. وطلب بعضهم أيضا معلومات عن كيف يمكن للصندوق ضمان تزويد المكاتب القطرية بالعدد الكافي من الموظفين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عملية ندب مدراء البرامج القطرية كانت بطيئة نوعا ما في السابق. وأشار بعض الأعضاء إلى أن التأخير في نشر هذه الوثيقة لم يسمح لهم بالوقت الكافي لاستعراضها. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن طلب الحصول على الأموال في الميزانية المعروضة لتنفيذ استراتيجية الحضور القطري للصندوق للفترة 2014–2016 يخلق مشكلة في التوقيت تتعلق بالموافقة، إذ أنه من المطلوب من المجلس أن يوافق على الميزانية قبل النظر في استراتيجية الحضور القطري. وذكرت إدارة الصندوق بأنه تم لفت انتباه المجلس التنفيذي إلى التكاليف ذات الصلة عند مناقشة خطة عمل تحسين كفاءة الصندوق بعد التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق.

39- وأكدت إدارة الصندوق مجدداً على أن المقترح بإنشاء مكاتب قطرية للصندوق هو مقترح محايد في التكاليف من منظور التكاليف المتكررة، وأوضحت أيضاً بأن الميزانية المقترحة لعام 2014 تتضمن تكلفة لمرة واحدة وهي تكلفة الإنشاء بما يعادل مليون دولار أمريكي لإنشاء المكاتب القطرية العشرة المقترحة في هذه الوثيقة. ويمثل هذا المبلغ جزءا من الموارد الإضافية المقدرة لتنفيذ خطة العمل الخاصة بتحسين كفاءة الصندوق، وأوضحت إدارة الصندوق أيضاً بأن إنشاء المكاتب المقترحة وتحمل تكاليف الإنشاء لمرة واحدة سيتم بصورة متدرجة على مدى عامين.

40- وتم توفير عدد من الإيضاحات الإضافية. وفيما يتعلق باستراتيجية الخروج، تبقى الاستراتيجية التي حظيت بالموافقة في سياسة الحضور القطري للصندوق نافذة المفعول، فإذا لم يعد أحد المكاتب القطرية ضرورياً عندئذ يتم إغلاقه. والإجراءات بسيطة لأن هذه المكاتب عادة ما يتم استئجارها من منظمات أخرى في البلد، إلا أنه لا بد من اتخاذ إجراءات للتخفيف من المخاطر ذات الصلة بالعلاقات مع الحكومات. كذلك تمت مناقشة قضية المعايير المطبقة عند اختيار البلدان التي يقترح إنشاء مكاتب قطرية للصندوق فيها، ووافق أعضاء اللجنة على أن عدد المكاتب القطرية الإضافية التي ستنشأ يجب أن يتقرر بناء على الضرورة والموارد المتاحة، وذلك بهدف ضمان ألا تحد الموارد غير الكافية من أداء المكاتب القطرية.

41- **وفي الختام، وافق أعضاء اللجنة على ضرورة إتاحة المزيد من الوقت لاستعراض هذا المقترح ولعرض المعلومات الإضافية المطلوبة. وفي أعقاب اقتراحات الإدارة، أوصت اللجنة بالموافقة من حيث المبدأ على**

الخطة الإجمالية بناء على الفهم السائد بأن المجلس التنفيذي يمكن أن يوافق على إنشاء مكاتب قطرية إضافية لا تتعدى عشرة مكاتب في غضون السنتين القادمتين. على أن تتم مناقشة العدد الدقيق لهذه المكاتب القطرية ونموذجها وموقعها والموافقة عليها في دورة المجلس التي ستعقد في أبريل/نيسان 2014، بعد استعراض لجنة التقييم لها في دورتها في مارس/آذار 2014.

مسائل أخرى

42- بناء على طلب تقدمت به اللجنة في دورتها الثمانين، عرض مكتب التقييم المستقل ورقة عمل حول اعتبارات الميزانية المتعلقة بتعيين وتوظيف مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، محدداً تبعات عملية التعيين والتوظيف على الميزانية ومقترحاً الطرق الممكنة للمضي قدماً من خلال إعادة النظر في جدول أعمال التقييمات المختارة.

43- وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أنه وبهدف توليد الوفورات، وعدم طلب أي زيادة في الميزانية المعروضة، فإنه يفترض إما تصور حالة التكاليف الأقل، أو تصور حالة التكاليف الأعلى، كما هي واردة في ورقة العمل اعتماداً على قرار فريق البحث فيما يتعلق بالاستعانة بشركة متخصصة في التعيين.

44- وأشير إلى أن الاستعانة بشركة متخصصة في التعيين يعتبر من أفضل الممارسات الدولية، إلا أن القرار بهذا الشأن يبقى لفريق البحث.

45- **وفي الختام، شكر رئيس اللجنة مكتب التقييم المستقل على إفساح المجال في ميزانيته الحالية لاستيعاب التكاليف المشار إليها. وقال بأن هذه الوثيقة ستعرض على دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول للنظر فيها جنباً إلى جنب مع برنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته.**

46- وبهدف الترويج لاستخدام أكثر كفاءة لوقت اجتماعات لجنة التقييم، تم الاتفاق على أنه وحيث أن أعضاء اللجنة قد قرأوا من قبل الوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها، فلا بد من الحد من العروض التي يقدمها الصندوق للسماح بوقت أطول للمناقشات بين أعضاء اللجنة. علاوة على ذلك، تم الاتفاق على بذل جميع الجهود الممكنة على ضمان استكمال محاضر الاجتماع والموافقة عليها قبل إغلاق كل دورة.